

## فعالية حوكمة الشركات في قياس القيمة العادلة للمخاطر المالية

### *Effectiveness of corporate governance in measuring the fair value of financial risks*

د:بن طيرش عطاءالله

جامعة غرداية - الجزائر

atallah84@yahoo.fr

د:سبتي اسماعيل\*

جامعة المسيلة - الجزائر

sebtismail@yahoo.fr

Received: 16/10/2018

Accepted: 24/10/2018

Published: 31/01/2019

#### ملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية تحت ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات هذا من جهة، ومن جهة ثانية تحديد العلاقة بين القيمة العادلة كنموذج بديل للقياس المحاسبي وذلك لكل الأصول بصفة عامة وللأدوات المالية بصفة خاصة، وبين مبادئ حوكمة الشركات الواجب تطبيقها من طرف الإدارة التي تسعى لإنتاج معلومات ذات جودة عالية في كل مجالات نشاط الشركة بغية في ترشيد قرارات الأطراف ذات العلاقة.

أتضح من خلال البحث أن هناك علاقة تفاعلية متكاملة بين كل من حوكمة الشركات ونموذج القيمة العادلة حيث يسعيان إلى تحقيق قياس صحيح ودقيق لمخاطر الأدوات المالية في الشركة، فالقيمة العادلة ترتبط بالمخاطر المالية من خلال العمل على قياسها بشكل صحيح ودقيق وواضح مقارنة بالنماذج الأخرى، ثم تأتي الحوكمة لتكمله عملية القياس وفق القيمة العادلة من خلال التأكد من صحة قياس وشفافية الإفصاح عن قيمة المخاطر المالية وذلك عن طريق حسن تطبيق مبادئها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المخاطر المالية، القيمة العادلة.

تصنيف D79,G30:JEL

\* المؤلف المرسل: د.سبتي اسماعيل ، الإيميل : sebtismail@yahoo.fr

**Abstract:**

*This research aims to clarify the role of fair value in financial risk measurement under the application of the principles of corporate governance on the one hand, On the other hand determine the relationship between the fair value of an alternative model for measuring and accounting for each asset in general and, in particular, financial tools, And between the corporate governance principles to be applied by the administration, which is seeking to produce high-quality information In all areas of activity of the company in order to rationalize the relevant decisions of the Parties.*

*It turned out through research that there is an integrated interactive relationship between each of the corporate governance model and the fair value Where are seeking to achieve true and accurate measure of the risk of financial instruments in the company, Fair Value is linked to financial risks by working on the measured correctly and accurately and clear compared to other models, Then comes the governance to complement the measurement process in accordance with the fair value by ensuring the validity of the measurement and transparent disclosure of the financial risks and the value of it by the proper application of its principles.*

*Keywords: Corporate Governance, Financial Risk, The fair value.*

**Jel Classification Codes: D79,G30**

## 1. مقدمة:

إن تطور الممارسات التجارية والمالية زاد من تعقد نشاطات الشركة، مما جعل مجاس المعايير المحاسبية الدولية تبحث عن معايير تحض بالقبول تساعد في القياس السليم والدقيق للأصول وخاصة منها المالية في الشركات كالأدوات المالية، ومن أجل مواكبة مختلف التطورات وتوفير احتياجات الأطراف ذات العلاقة في الحصول على قياس وقيمة عادلة للأصول المالية بشكل يعكس واقع نشاطات الشركة من كافة النواحي الجوهرية، تم إصدار المعيار الدولي IFRS13 الواجب تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2013، والذي يهدف الى توفير معلومات ذات جودة عالية خاصة المتعلقة بالأدوات المالية في مختلف الشركات. وفي المقابل نجد الإدارة تسعى من خلال حوكمة الشركات كذلك إلى ترشيد قرارات الأطراف ذات العلاقة سواء أطراف داخليين أو خارجيين، وذلك من خلال التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات التي تعرف تأييد كبير من مختلف دول العالم.

ضمن هذا المنظور تأتي ورقتنا البحثية لتجيب على الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية حوكمة الشركات في قياس القيمة العادلة للمخاطر المالية ؟

للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي حوكمة الشركات، ولما الحاجة إليها؟
- كيف تساهم القيمة العادلة في القياس الجيد لمخاطر للأدوات المالية؟
- كيف تسعى القيمة العادلة في إرساء مبادئ لحوكمة الشركات؟
- في سبيل الإجابة عنها، نقترح الفرضيات التالية:
- تعتمد المؤسسة الاقتصادية بشكل كبير على حوكمة الشركات من أجل ضمان الرقابة والسير الحسن.
- تعزز القيمة العادلة من فعالية قياس المخاطر المالية.

## 1.1. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات حيث تم عقد مؤتمرات وندوات من أجل توضيح مفهوم وأهمية (مباد، أنواع...) الحوكمة خاصة في الدول المتقدمة، حيث أن الدوال النامية والعربية على وجه الخصوص مازالت تعرف قصورا واضحا في الجانب التطبيقي لحوكمة

الشركات وكذا في جانب البحث العلمي هذا من جهة. ومن جهة ثانية توضيح دور القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية في ظرف سعي الدول النامية لإرساء مبادئ وقواعد الحوكمة.

## 2.1. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشارها.
  - تبيان فعالية القيمة العادلة في قياس المخاطر المالية.
  - إبراز العلاقة بين القيمة العادلة وقياسها مخاطر للأدوات المالية مع حوكمة الشركات.
- سيتم معالجة الإشكالية عن طريق دراسة وتحليل النقاط التالية:

— مقدمة:

— الإطار المفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة:

— التأصيل النظري لحوكمة الشركات:

— فعالية حوكمة الشركات في قياس القيمة العادلة للمخاطر المالية:

— الخاتمة.

## 2. الإطار المفاهيمي لمحاسبة القيمة العادلة

إن مفهوم القيمة العادلة ليس حصرا بعلم المحاسبة وفن التقييم فقط، بل غنه موجود في عدة مجالات أخرى كالفن والرياضة ومختلف العمليات القابلة للقياس (King Alfred,, 2008). والقيمة العادلة هي إحدى طرق القياس الرئيسية في المحاسبة المالية، ويقابلها مثلا القياس بالتكلفة التاريخية والحالية وغيرها من أساليب القياس المتعددة. وقد اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية، ولعل أهم الأسباب في أتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي.

1.2. مفهوم القيمة العادلة: حسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي *IFRS13* (قياس القيمة العادلة) الساري المفعول بداية من 1 جانفي 2013 فإن القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن استعمالها لبيع الأصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية. (محمد أبو نصار، جمعة حميدات، 2013، صفحة 826)

القيمة العادلة هي: "المبلغ الذي يمكن به بيع أصل ما، أو تحقيقه، أو شرائه به أو تحمله لتسوية التزاما ما بين طرفين يرغبان في ذلك ولديهما معلومات وافية عن الشيء محل التبادل، ويمكن أن تسمى قيمة السوق أو سعر السوق". (عبد الوهاب نصرعلي، 2007، صفحة 412)

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1995 والمعدل عام 1998 ونافذ المفعول اعتبارا من بداية عام 1996 ضمن البند الخامس القيمة العادلة على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت". (عبد الوهاب نصرعلي، 2007، صفحة 412) حيث يشير المؤيدون للمحاسبة عن القيمة العادلة إلى ضرورة التحول إلى القيمة العادلة، حيث أنها توفر مقاييس للأصول والالتزامات والإيرادات أكثر ملائمة من تلك التي توفرها التكلفة التاريخية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة، وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري. (رضا ابراهيم صالح، 2009، صفحة 23)

قد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير الأخرى (IAS41, IAS40, IAS39, IAS38, IAS30) على أن القيمة العادلة هي "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام بين الأطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت" (مصطفى راشد العابدي، صفحة 7).

نشير إلى أن المعيار المحاسبي الدولي (IFRS13) الصادر في 12 ماي 2011 والمتعلق "بتقييم القيمة

العادلة" وساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2013، جاء بعد الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها القيمة العادلة على إثر الأزمة العالمية 2008.

## 2.2. مزايا وعيوب استخدام محاسبة القيمة العادلة

قد لا يخلو أي معيار من المعايير المحاسبية من العيوب أو قصور في بعض جوانبه ومن هذه المعايير

معيار القيمة العادلة ومن بين ما يميز ويعاب عليه ما يلي. (نعيم سابا خوري، 2006، صفحة 3)

## الجدول رقم (1): مزايا وعيوب استخدام معيار القيمة العادلة

العيوب	المزايا
<p>-اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة للأدوات المالية الغير نشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المنشأة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة. (Langendijk, Henk, Swagerrman,, 2003, p. 353)</p> <p>-يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.</p> <p>-قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالاً أكبر لتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية.</p> <p>-ان الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس متباينة.</p> <p>-هناك بعض الغموض غي الجانب المفاهيمي (تعريفات ومفاهيم) للقيمة العادلة. (Aslanertik, Banu, 2009, p. 209)</p>	<p>-تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادية وتعبر عن مفهوم الشامل للدخل؛</p> <p>-يوفر هذا المعيار مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة؛</p> <p>-يراعي هذا المعيار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد؛</p> <p>-يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛</p> <p>-تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة مستقبلية لقيمة المنشأة. (Rossi, John, 2009, p. 31)</p>

المصدر: من إعداد المشاركين بالاعتماد على *Langendijk, Henk, Swagerrman, و Rossi, John*

## 3.2. جودة المعلومة المالية والمحاسبية

تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إلى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أداؤها، ولهذا فهي تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة المستفيدين منها.

1.3.2..تعريف المعلومة المالية والمحاسبية "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة". (عبد المالك عمر زيد، 2002، صفحة 1)

2.3.2.الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تنسب بها المعلومات المالية والمحاسبية، والخصائص هي الصفات التي تجعل المعلومة المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستخدمين، وتمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من اجل رفع أهمية استخدامها. وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها وهي خاصية الملائمة؛ خاصية الموثوقية (الاعتمادية)؛ القابلية للفهم؛ القابلية للمقارنة، الأهمية النسبية.

#### 4.2. القيمة العادلة وتحقيقها للخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية (زيادة جودة المعلومة)

إن تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف والقياس، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تنسب بالخصائص النوعية، ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافي للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية والمالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عالياً، وبالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي كما تُسهل بشكل أفضل تقييم أداؤها الماضي والتوقعات المستقبلية (حواس صلاح، 2007، صفحة 16) وذلك كما يتضح من المقارنة الآتية بين استخدام القيمة العادلة والتكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي.

جدول رقم (2): تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية (جودة المعلومة)

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة، دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان، 2006، ص 11.

يرى الكثيرون من مؤيدي القيمة العادلة أنه ان الوقت لبدء التحول الى قياس القيمة العادلة، وذلك لأن النموذج القديم بمقاييسه المرتكزة على السعر التاريخي يوفر معلومات ذات موثوقية أقل.

### 5.2 القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية

هناك جدل وحوار طويل في حقل الإبلاغ المالي بالنسبة للمزايا والعيوب المتعلقة بكل من التكلفة التاريخية والقيمة الجارية. وقد تركز الحوار حول موثوقية وملاءمة كل من هاتين الطريقتين للقياس المحاسبي. حيث أن التكلفة التاريخية مبنية على أساس عمليات قابلة للمصحة والتحقق، ومؤيدو هذه الطريقة يدعون بأنها موثوق بها، ومع ذلك أصبحت التكلفة التاريخية أقل ملاءمة مع الوقت. وتعتبر طريقة التكلفة التاريخية هي السائدة كطريقة للقياس في المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً.

عرفت السنوات القليلة الماضية اكتسبت القيمة العادلة دعماً من المسؤولين الحكوميين، والمهنيين التجاريين، وواضعي المعايير المحاسبية. ويدعي مؤيدو القيمة العادلة بأنها تعكس بشكل أفضل الوضع الاقتصادي المتعلق بالمنشأة؛ وللقيمة العادلة أيضاً ميزة للتنبؤ أكبر من التكلفة التاريخية، فإن القيمة العادلة وليس التكلفة التاريخية سوف تبين بأنها القياس الأحسن" وفي الوقت الحاضر، هناك بعض أحكام وقواعد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) تتطلب استخدام القيمة العادلة، ومثال ذلك (FAS 141) (دمج الأعمال)، (FAS 123) (خيارات الأسهم)، و(FAS 133) (أدوات الاشتقاق)، وكعدم لسياسة القيمة العادلة فقد حان الوقت لدراسة الدعاوى المتعلقة بجورها: (1) بأن القيمة العادلة تعكس بشكل أفضل الوضع الاقتصادي المتعلق بالمنشأة، و(2) أن القيمة العادلة تعتبر شكلاً من المقاييس الملائمة، ومع إصدار المعايير ذات الأرقام (16، 22، 26، 30، 32، 38، 39، 40، 41) وكذلك معايير الإبلاغ المالي الدولية السبعة، بات من الواضح التوجه أو الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة السوقية العادلة في قياس عناصر القوائم المالية. ولكن ما يعاب على القيمة السوقية العادلة ضعف موثوقيتها، وبناءً على ذلك، فإن المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة، يؤدي بنا إلى المفاضلة بين الموثوقية والملاءمة.

من الكشوفات المحاسبية والميزانية المحاسبية لمؤسسة ملبنة التل وللسنوات الثلاث الماضية نجد رأس مال المؤسسة في زيادة مستمرة وبشكل بطيء وكذلك نلاحظ اعتمادها في السنتين الأخيرتين على حقوقها (المجموعة 04) بشكل كبير بدلا من مخزوناتهما (المجموعة 03) التي كانت تعتمد عليها بشكل أساسي في السنة الأولى.

### 3. التأسيس النظري لحوكمة الشركات

1.3. تعريف حوكمة الشركات تهتم حوكمة الشركات بطريقة جلب مقدمي رؤوس الأموال لتمويل الشركات وضمن العائد على استثماراتهم (Gérard Charreaux, p. 2)، وهي مدرجة في جدول أعمال الإصلاح في جميع أنحاء العالم (Jeffrey N. Gordon and Marie J. Roe, 2004, p. 1) لا يوجد تعريف محدد لحوكمة الشركات، لذلك وردت العديد من التعاريف نحاول فيما يلي إدراج أهمها:

— تعرفها مؤسسة التمويل الدولية على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها

— وقد عرفتها لجنة "cadebury" انها "ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسيير ورقابة المؤسسة وتعني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة لتفادي كل الانحرافات الشخصية وتقوم على ثلاثة ركائز أساسية وهي مجلس الادارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة

— وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال. ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة على الأداء»

— من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل لمفهوم الحوكمة كالتالي: الحوكمة هي نظام تتمكن من خلاله المؤسسة من التوفيق وتحقيق التوازن بين مختلف الاطراف ذات المصلحة (المدرء والمساهمين على وجه الخصوص) من خلال تحديد قواعد ومقومات لنجاح المؤسسة وهي ليست ملزمة لكن تعتبر موجها للسلوك الجيد لإدارة المؤسسة.

### 2.3. مبادئ حوكمة الشركات

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عدداً من المبادئ الرئيسية في عام 2004. يتم تطبيق الحوكمة وفقها، تعتبرها ضرورية في تطوير ممارسة حوكمة الشركات الجيدة، وتتمثل في: (سيد عبد الرحمن عباس بلة،، 2012، الصفحات 55-56)

— تأمين الأسس لإطار حوكمة فعالة للشركات: تعمل حوكمة الشركات على تشجيع شفافية الأسواق وفعاليتها، وأن تكون متناسقة مع حكم القانون، وأن تحدّد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

— حقوق حملة الأسهم ووظائف الملكية الرئيسية: تعمل الحوكمة على ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم؛ مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة حائزي أقلية الأسهم.

— المعاملة العادلة لحملة الأسهم: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من

أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

— دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: تعمل الحوكمة على الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وبين أصحاب المصالح من أجل خلق الثروة وفرص العمل واستدامة مشاريع الأعمال السليمة من الوجهة المالية.

— الإفصاح والشفافية: في إطار حوكمة الشركات ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح.

— مسؤوليات مجلس الإدارة: تعمل حوكمة الشركات على ضمان التوجيه الإستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم.

3.3. أهمية حوكمة الشركات: يمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات فيما يلي: (حسين يرقى)

— الحاجة إلى الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسات في ظل اختلاف الأهداف وتضاربها بين مختلف الأطراف (مسيرين، مساهمين، عمال).

— تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال.

— مساعدة البلدان التي تحاول كبح الفساد المتفشي داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع العام الخوصصة.

— مساعدة المؤسسات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم أداء الاقتصاد والقدرة على المنافسة على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب من خلال التأكيد على الشفافية في معاملات المؤسسة، وفي عمليات وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي والمحاسبي.

— تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها وهو بدوره يؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

## 4.3. نماذج حوكمة الشركات:

هناك عدة نماذج لحوكمة الشركات نذكر منها:

- نموذج حامل الأسهم: طبقاً لحامل الأسهم يُشكّل هدف الشركة أن يزيد ثروة حامل الأسهم، بمعنى كفاءة مُنتجة ودينامية وبمعنى آخر إن هدفَ الشركة هو زيادة الأرباح. المعايير في هذا النموذج يُمكن أن يَكونَ مأخوذ ببساطة كسعر السوق للشركة. (قيمة حامل أسهم) لذا، فالمدراء لهم التزام ضمني بضمان ان تلك الشركات تُدارُ لمصلحة حَمَلَةَ الأسهم. المشكلة الكامنة من إدارة شركة في هذا النموذج تنجم عن علاقة الوكيل الرئيسية والتي تنشأ عن انفصال الملكية واتخاذ القرارات التنفيذية. هذا ما يؤدي الى تضارب مصالح اصحاب الشركة والوكيل (المدير). (Malcolm S. , 2003, p. 34)
  - نموذج أصحاب المصالح: هذا النموذج يأخذ الشركة من وجهة نظر اوسع، حيث في النموذج التقليدي لأصحاب المصالح، فالشركة مؤلفة من اصحاب للمصالح على غرار المساهمين، أصحاب المصالح الآخرون قد يتضمّنون شركاء تَعاقُديين مثل المستخدمين، مَجَهّزون، زبائن، دائنون، حكومات محلية ووطنية، والمجتمع بشكل عام. تفترض هذه الواجهة بأن الشركات يَجِبُ أن تكونَ مسؤولة اجتماعياً طبقاً لهذا النموذج فقد اهتم بشكل أكبر بالتوظيف، الحصة سوق، والنمو في العلاقات التجارية مع المجهّزين والمُشترين، بالإضافة إلى الأداء المالي. (Malcolm S. , 2003, p. 34)
- وفيما يلي جدول يلخص تأثير الأطراف ذات المصلحة في كل نموذج:

## جدول رقم: (3): نماذج الحوكمة ونظام المعلومات للأطراف ذات المصلحة في كل نموذج

نموذج المساهمين	نموذج أصحاب المصالح	
تأثير قوي على حوكمة الشركة، توزع (تشتت) قوي للملكية (تدبير واستثمار مؤسسي)، تجديد متردد، حماية للمساهمين الصغار.	تأثير محدود إجمالاً بنظام الإدارة المشتركة وتأثير البنوك، تجديد نادر، حماية ضعيفة لصغار المساهمين	تأثير هيكل وحماية المساهمين
ضعيف، غياب نظام الشراكة	قوي، نموذج التسيير المشترك بين العمل ورأس المال، حضور في مجلس الرقابة	تأثير العمال
تأثير ضعيف للبنوك على الرقابة واتخاذ القرارات التشغيلية، دوره يخص التمويل قصير الأجل (في الغالب)	-تأثير مرتفع بسبب المشاركة في مجلس الرقابة ونظام التفويض لتصويت الزبائن البنكيين -تأثير البنوك على مؤسسات أخرى بنظام مشاركة معقد	تأثير البنك (كصاحب مصلحة)
سيادة التمويل المباشر	غلبة (سيادة) التمويل البنك	التمويل
خارجية، متطلبات الإفصاح أكثر صرامة	داخلية (غياب سوق للمراقبة المباشرة) من طرف المساهمين (البنك، العمال)، متطلبات الإفصاح أقل صرامة من طرف السلطات العمومية	الرقابة
نموذج يركز على مجلس الإدارة المكون المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين	نموذج ثنائي مع الفصل بين الإدارات ومجلس الرقابة	التنظيم الداخلي
تحفيزات مالية قوية	تحفيزات مالية محددة	تعويض المسيرين (الاجور والمكافآت)
القوانين تحمي حقوق الدائنين	الأولية تعطى لحماية مديني المؤسسة	القوانين في حالة الإفلاس

تطور توجهات النشاط	استراتيجية طويلة المدى، استقرار وتوسع	ارباح قصيرة المدى، تعظيم العوائد، مبدأ قيمة صاحب السهم (خلق القيمة)
الرسملة في البورصة	ضعيفة	مرتفعة

*Source: Pascal Fabre, Sabine Sépari, Guy Solle, Hélène Charrier, Cathrine Thomas, Management et contrôle de gestion (manuel et application), Dunod, Paris, 2007, p250 .*

#### 4. فعالية حوكمة الشركات في قياس القيمة العادلة للمخاطر المالية

تتمثل المخاطر المالية في تلك المخاطر الناتجة عن قياس الأدوات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

##### 1.1.4 ماهية الادوات المالية:

تعد الأدوات المالية التقليدية المتمثلة في الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال، وتمثل الورقة المالية صكاً يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من العائد أو جزء من الأصول أو الحقين معا فحملة الأسهم العادية والممتازة مثلهم الحق في جزء من العائد الذي يتولد من عمليات الوحدة الاقتصادية، كما أن لهم نصيب في أصولها وإن كان ليس لهم حق المطالبة به طالما أن الوحدة الاقتصادية ما تزال مستمرة، كذلك فإن لحملة السندات نصيب في الأرباح يتمثل في الفوائد المستحقة ونصيب في الأصول، يتمثل في الأصول المرهونة مقابل السندات المصدرة، أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حال الإفلاس أو التصفية، (الزرري، عبد النافع وفرح غازي، 2001، صفحة 44) وتتمثل الأداة المالية في عقد ينشأ عن موجودات مالية أو مطلوبات مالية على الوحدة الاقتصادية أو حقوق المساهمين لمنشأة أخرى. (عبد الوهاب نصر علي، 2007، صفحة 65) أو هي عقد ينشأ عنه كلا من أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأخرى والأصل المالي.

##### 2.4 تقسيم الموجودات المالية والمخاطر الناتجة عنها

يمكن تقسيم الموجودات المالية وفقاً لما جاء في معيار 39 إلى عدة مجموعات وكما يلي:

##### 1.2.4.1 الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

هي الموجودات المالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت وللمشروع نية إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق عن عدا القروض والذمم المدينة التي أحدثها المشروع. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، .، 2003)

تتمثل بشكل رئيسي في اوراق الدين (السندات) حيث أن لها موعد استحقاق ثابت وقيمة ثابتة، أما الاستثمار في أدوات الملكية كألسهم العادية فلا يمكن أن تدخل ضمن هذه المجموعة كونه لا يوجد للأسهم موعد استحقاق ثابت كما أن قيمتها عند البيع يمكن أن تتغير حسب الأسعار في السوق ولكن يمكن أن يدخل ضمن هذه المجموعة بعض الأسهم الممتازة التي يكون لها استحقاق معين وقيمة ثابتة.

**2.2.4. الموجودات المالية للقياس بالقيمة العادلة:** هي عبارة عن الموجودات المالية التي يتم اتخاذ قرار قياسها بالقيمة العادلة لحظة شراؤها حيث سمح المعيار للمنشآت بموجب التعديل الذي تم على المعيار والواجب التطبيق على الفترات التي تبدأ في أو بعد 2005/1/1 بقياس أي أداة مالية (بما فيها الالتزامات المالية) بالقيمة العادلة شريطة أن تقرر المنشأة هذا الأمر عند الشراء الأول لها فيما عدا أدوات الملكية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه ويعترف بالتغير بالقيمة العادلة سواء أكان ربح أو خسارة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وتشمل: (السعافين، هيثم،، 2004، صفحة 16)

أ- الموجودات المالية لأغراض المتاجرة.

ب- الموجودات المالية التي صممت منذ الاعتراف المبدئي بها.

صفات الموجودات بالقيمة العادلة من خلال:

أ- اشترت بشكل أساسي بغرض البيع أو إعادة شرائها خلال مدة قريبة.

ب- جزء من محفظة محددة من الأدوات المالية التي تدار مع بعضها البعض عندما يكون هناك دليل على ربح حالي سوف يتم تحقيقها في مدة قصيرة.

ج- مشتقه باستثناء إذا كانت مصممة لأغراض التحوط وفعالة.

**3.2.4. الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة**

يتم ادراج الموجودات المالية التي تشتريها المنشأة ويكون الغرض الاساسي منها هو تحقيق الأرباح من خلال ارتفاع أسعارها في المدى القصير بعد شرائها ضمن هذه المجموعة ويمكن اعتبار المدى القصير هنا هو 3 أشهر على إبعد تقدير.

عرفتها جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنها الموجودات أو المطلوبات التي تم امتلاكها أو تحملها بشكل رئيسي لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الاجل في السعر أو هامش

المتعامل، ويجب تصنيف الموجودات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة بغض النظر عن سبب امتلاكها إذا كانت جزءاً من محفظة يوجد دليل على أنها نمطاً فعلياً حديثاً لتحقيق الربح قصير الأجل وتعتبر الموجودات المالية المشتقة والمطلوبات المالية المشتقة دائماً أنها محتفظ بها للمتاجرة إلا إذا حددت بأنها أدوات تحوط فعلية.

#### 4.2.4.4. الموجودات المالية (المتوفرة) للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن تصنيفها في أي من الموجودات السابقة (محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، متاجرة، قروض ومديونيات، مصممة للقياس بالقيمة العادلة) ضمن مجموعة الموجودات الجاهزة (المتوفرة) للبيع، وتتميز الموجودات المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها تحتفظ بها لفترة غير محددة فهي ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق.

هي أصول مالية خصصت ابتداءً أن تقيم بالقيمة العادلة وأي تغير في هذه القيمة يعترف بها في حقوق الملكية تحت حساب مكاسب وخسائر غير متحققة وهذا الحساب يعترف به كريح أو خسارة عند البيع أو الاستغناء عن الأصل. (حسين، نظام، ، 2004، صفحة 10)

#### 3.4. القيمة العادلة وقياس مخاطر الأدوات المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية:

تطرت معايير المحاسبة الدولية ومنها:

1.3.4.1. المعيار رقم "28" المحاسبة على الاستثمارات في المشاريع الزميلة" حيث أشار في الفقرة "17" على ضرورة إطفاء الفرق بين تكلفة الاستثمار ونصيب المستثمرين في القيمة العادلة لصافي الأصول المحددة ويعني ذلك إن القيمة العادلة هي مقياس لتقييم الاستثمار بعد التشغيل لمعرفة نتيجة هذا الاستثمار.

#### 2.3.4. المعيار الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض":

أشار هذا المعيار إلى أن القيمة العادلة تعكس تقدير الأسواق المالية لقيمة التدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية كما أنها تمكن من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالباً نفس الخصائص الاقتصادية كما أنها توفر أساساً محايداً لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال من حيث قرارات البيع والشراء أو قرارات الاحتفاظ بالأصول المالية وغيرها من القرارات ذات الصلة بالموضوع. وهذا التفسير يعطي للمصارف التي تقتني الأدوات المالية للمتاجرة بعداً إضافياً في تحديد المكاسب المستقبلية عن طريق التنبؤ بأسعار المستقبل.

3.3.4. المعيار رقم "38" " الموجودات غير الملموسة" الفقرة "34" فقد أشار إلى القيمة العادلة" كأساس لقياس تكلفة الأصل غير الملموس (المستغنى عنه) والذي تتم مبادلتها بأصل آخر حيث تعادل هذه القيمة القيمة العادلة للأصل المستلم معدلة بمبلغ النقد المدفوع أو المستلم، كما تطرقت الفقرة (64) لما يلي:

أ- عند الاعتراف المبدئي بأصل غير ملموس يجب ترحيله بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مخصصاً منه إي إطفاء متراكم أو خسائر متراكمة.

ب- يجب تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط.

4.3.4. المعيار رقم "39" (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس):

ركز هذا المعيار على الأدوات المالية (الأسهم والسندات) ونقتبس منه ما يلي بشأن القيمة العادلة كأساس لتقييم هذه الأدوات الفقرة (13) وما بعدها:

أ- كافة الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة ولغير المتاجرة.

ب- أدوات مالية ذات استحقاق ثابت لا يحددها المشروع على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ومن خلال الأفكار المطروحة أعلاه تترادف معها مشكلة المعالجة المحاسبية لفرق التقييم بالقيمة العادلة سواء كان ربحاً أو خسارة ومن خلال تتبع الآراء في هذا الصدد نجد أن الأمر ينحصر في الاعتراف بفرق التقييم وإقفاله في ح/ الأرباح والخسائر حيث يظهر الأصل المالي بالقيمة المعدلة بهذا الفرق وهي التي تمثل القيمة العادلة.

ج- إن كان زيادة عن القيمة السابقة التي تتم المقارنة بها فتعتبر هذه الزيادة بمثابة مخصص يعترف به ضمن المطلوبات يقابله نفس المبلغ زيادة في قيمة الأداة المالية والتي تعطي القيمة العادلة التي تظهر في قائمة المركز المالي.

د- إن كان هناك نقصاً عن القيمة السابقة وكان هناك مخصصاً لفرق التقييم كما أشرنا في الفقرة (أ) أعلاه فيتم تسوية هذا النقص من قيمة المخصص وما زاد عن ذلك إن وجد يقفل في ح/ الأرباح والخسائر علماً إن هذا النقص يطرح من القيمة السابقة عند التقييم كي تظهر القيمة العادلة الجديدة مطابقة للتقييم في تاريخ الميزانية.

4.4. تحديد القيمة العادلة لمخاطر الأدوات المالية تحت ظل تطبيق مبادئ الحوكمة:

تعتبر القيمة العادلة وسيلة قياس للأدوات المالية، ويعتمد تقديرها على معلومات مهمة تتعلق

بهذه الأدوات، حيث يتم تحديد القيمة العادلة للأداة المالية وفق الحالات التالية:

## 1.4.4..وجود سوق نشط للأداة المالية:

تعتبر أسعار الأدوات المالية المتاحة والمتداولة في أسواق نشطة هي أفضل دليل لتحديد القيمة

العادلة للأصول المراد قياسه، ويعتبر السوق نشطاً عندما تتوفر فيها جميع الشروط التالية:

أ- تكون الأسعار فيه متاحة للجميع بسهولة وانتظام نتيجة تبادل التجار والسماسرة، وناتجة عن صفقات فعلية ومنتظمة من خلال أطراف ذات رغبة وإطلاع.

ب- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعاطي عادة في أي وقت.

ج- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.

## 2.4.4.عدم وجود سوق نشط للأدوات المالية:

في حال عدم توفر أسعار نشطة لسوق أداة مالية معينة فإن على الوحدة الاقتصادية أن تقوم

بتقدير القيمة العادلة لهذه الأداة من خلال استخدام أساليب فنية في التقدير والتي تهدف إلى تحديد ما يمكن أن تكون عليه صفقة التبادل الخاصة بالأداة المالية في تاريخ القياس بين أطراف ذات رغبة وإطلاع وتراض، وفي ظروف عمل طبيعية، هذا ويتوقف استخدام الأسلوب الفني في التقدير على أساس السوق لأداة مالية مماثلة، بحيث يدخل في الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة ونتائج الأساليب الفنية في تقييم القيمة العادلة للتدفقات النقدية المقدرة باستخدام أسعار خصم مساوية لمعدل العائد السائد للأدوات التي لها نفس الشروط والخصائص، وباستخدام نماذج تسعير الخيارات هذا ويؤثر في اختيار الأسلوب الفني الملائم لتقييم عدة عوامل عند تحديد سعر الأداة المالية والتي تمثل بيانات ومدخلات تتعلق بأحوال السوق وهي:

— القيمة الزمنية للنقود: وهي مقدار التغير في قيمة النقود عبر الزمن ويدخل في حسابها عاملين رئيسيين هما الزمن وسعر الفائدة مخاطر الائتمان: وهي مخاطر احتمال حدوث خسارة نتيجة لعجز أو فشل مقترض معين عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عليه في شكل قروض.

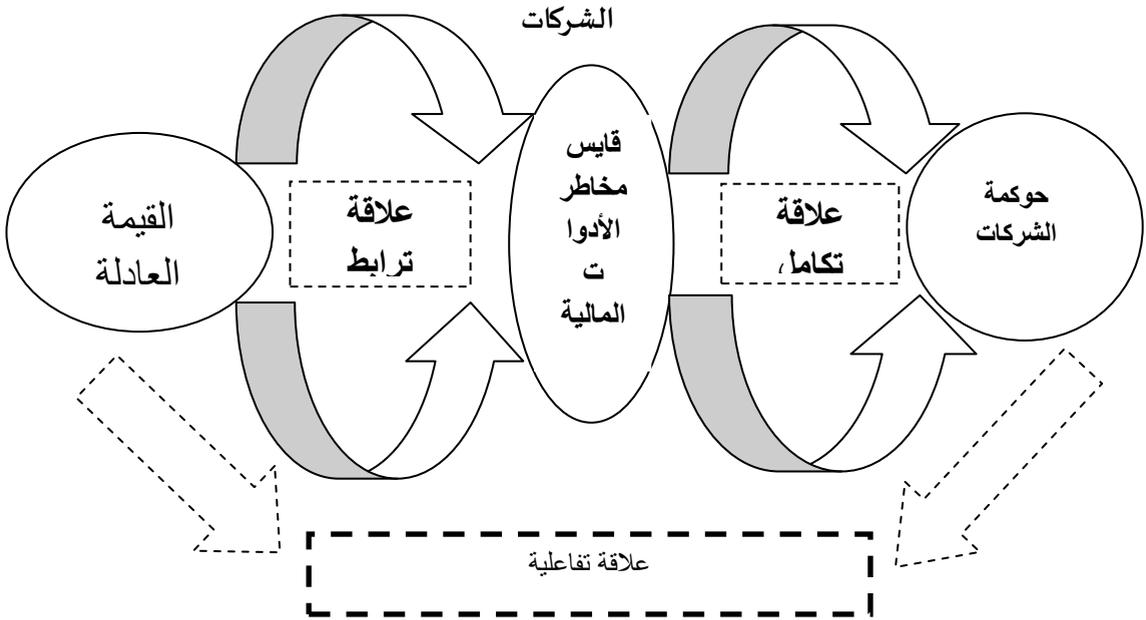
— أسعار صرف العملة الأجنبية: هي النسب التي يتم على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، وتعد وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، كما أنها أداة ربط بين أسعار السلع، في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي

- أسعار السلع المرتبطة: حيث تتأثر أسعار الأدوات المالية بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها وخاصة في حالات شراء وبيع الأدوات المالية بالعقود الآجلة، حيث يتم تداولها في الأسواق المالية بعد أن أصبح لهذه العقود أسعاراً تتأثر بالتغيرات في أسعار السلع المرتبطة بها.
- التقلبات والتذبذبات في الأسعار: أي مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية، ويمكن تقديرها من خلال بيانات السوق التاريخية أو السوق الحالية.
- مخاطر الدفع المسبق ومخاطر التنازل: وذلك من خلال مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه اقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه ويراعى عند استخدام أي من أساليب التقييم استخدام أقصى ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من السوق، وقل ما يمكن من مدخلات من بيانات ومعلومات من الوحدة الاقتصادية داخلياً، إضافة إلى فحص أسلوب التقييم بشكل دوري واختبار صلاحيته في تسعير الأداة المالية من خلال أسعار الصفقات التي يتم إبرامها على نفس الأداة، أو من خلال المعلومات السوقية المتوفرة التي يمكن الاعتماد عليها. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، .، 2003)

#### 5. العلاقة بين قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة مع حوكمة الشركات:

سعي المجالس المحاسبية الدولية إلى التوحيد المحاسبي أدى إلى البحث عن نموذج قياس يحض بالقبول العام (تأييد الأغلبية وليس التطبيق من الأغلبية)، وتعتبر القيمة العادلة من أحدث نماذج القياس التي عرفتها المحاسبة سواء في قياس الأصول المعنوية أو الأصول المادية والمالية (الأدوات المالية)، وفي المقابل نجد أن سعي الإدارة الدائم للوصول إلى الحكم الراشد أدى بمعظم الشركات إلى تطبيق مبادئ الحوكمة، بصفة عامة نجد ان كل الأطراف تسعى للوصول إلى تحقيق جودة عالية للبيانات المقاسة خاصة بالاستعمال القيمة العادلة والمفصح عنها من خلال تطبيق المعايير الدولية ومبادئ الحوكمة خاصة وتعتبر الأدوات المالية من أكثر البنود أهمية (الأهمية النسبية) في حياة الشركة، وعلى هذا الأساس نقوم بتوضيح العلاقة بين قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة مع حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم: (1) العلاقة بين قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة مع حوكمة



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا السعيد مصطفى حسن بسيولي، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي "مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية، ديسمبر 2007، وطارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادل، دارالجامعة، مصر، 1999.

من الشكل أعلاه يتضح أن كل من حوكمة الشركات ونموذج القيمة العادلة يسعيان إلى تحقيق قياس صحيح ودقيق لمخاطر الأدوات المالية في الشركة، فالقيمة العادلة ترتبط بمخاطر الأدوات المالية من خلال العمل على قياسها بشكل دقيق مقارنة بالنماذج والأساليب الأخرى (التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية التكلفة الاقتصادية)، ثم تأتي الحوكمة لتكملة عملية القياس وفق القيمة العادلة من خلال التأكد من صحة قياس وشفافية الإفصاح عن قيمة مخاطر الأدوات المالية وذلك عن طريق حسن تطبيق مبادئها التي في شكل علاقة تكامل مع نموذج القيمة العادلة، أي هناك علاقة تفاعلية بين حوكمة الشركات والقيمة العادلة من أجل الوصول إلى بيانات ووقائع مالية مقاسة بشكل دقيق وصحيح ثم الإفصاح عنها بشكل شفاف.

**6. الخاتمة**

تعتبر حوكمة الشركات الإطار المنظم الذي من خلال يتم التوفيق بين كل الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة من أجل تعزيز أدائها الشامل بما يضمن فعاليتها واستمرارها، في ظل ما سبق تقوم المؤسسات باستعمال نموذج القياس وفق القيمة العادلة للأدوات المالية من أجل التوصل الى معلومات ذات مصداقية وجودة عالية، تعكس واقع وقيمة مخاطر الأدوات المالية في أسواق المال. تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية دور القيمة العادلة في قياس مخاطر الأدوات المالية تحت ظل تطبيق مبادئ الحوكمة حيث تساعد هذه الأخيرة الإدارة في أداء وظائفها من خلال:

- مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها،
- مساعدة المؤسسة على التحكم في مخاطرها،
- خلق قيمة مضافة للمؤسسة بإنشائها لتقارير تحوي توصيات ومقترحات مثمرة.

ففي إطار حوكمة الشركات يصبح من مسؤوليات مجلس الإدارة:

- توفير بيئة رقابة فعالة؛
- إعداد نظام رقابة داخلية فعال؛
- مشاركة فعالة للأعضاء غير التنفيذيين؛
- تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين؛
- والامتناع عن المعاملات التي يشوبها تعارض المصالح.

وعليه فقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن:

- القيمة العادلة تساهم في القياس الجيد وموضوعي للمخاطر المالية من خلال توفير وتجاوز مشكلة التغير الحاصل في الاسعار سواء عن طريق التضخم او الكساد بصفة دورية ومستمرة وشاملة لجميع الادوات المالية.

- تلعب حوكمة الشركات دورا محوريا في إطار تنظيم وشفافية عملية قياس مخاطر الأدوات المالية وفق القيمة العادلة من خلال تطبيق مبادئها تجاه كل من الادارة والقائمين بعملية القياس المحاسبي، حيث تناولنا في هذه المداخلة أهم المهام المنوطة بها التي تساعد في الوصول قياس جيد للأصول المالية، والوصول على معلومات مالية ذات جودة تساعد كل الأطراف ذات العلاقة في ترشيد قراراتهم.

7.المراجع المعتمدة:

- 1-الزرري، عبد النافع وفرح غازي. (2001). ، الاسواق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى..
- السعافين، هيثم.. (2004). معيار المحاسبة الدولي رقم 39، الطبعة الأولى، بدون ناشر..
- 2-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، . (2003).
- 3-حسين يرقى. (بلا تاريخ). ، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها متوفر على: تم الاسترداد من موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي:  
/http://iefpedia.com/arab
- 4-حسين، نظام، . (2004). القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية، ، . المؤتمر العلمي المهني السادس، تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد" .. عمان-الأردن.
- 5-حواس صلاح. (2007). ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية.. أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر..
- 6-رضا ابراهيم صالح. (2009). ، أثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، ، العدد رقم 2، المجلد رقم 46 يوليو. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.
- 7-سيد عبد الرحمن عباس بلة.. (2012). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية،-سطيف، العدد 12، الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 8-عبد المالك عمر زيد. (2002). ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي: الجزء الأول الإطار التاريخي للمحاسبة، ط1، ، عمان.
- 9-عبد الوهاب نصر علي. (2007). ، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الدار الجامعية، الجزء الثاني. ، مصر..
- 10-محمد أبو نصار، جمعة حميدات. (2013). ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية،، الطبعة الثالثة.. عمان الأردن.
- 11-مصطفى راشد العابدي. (بلا تاريخ). ، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس لقياس الإفصاح المحاسبي والمراجعة بالقوائم المالية "دراسة تحليلية مقارنة"، كلية إدارة الأعمال،. جامعة الملك سعود، السعودية.

12-نعيم سابا خوري. (2006). ، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي.. للمؤتمر العلمي المهني السابع. الأردن.

13-Aslanertik, Banu. (2009). , *Fair value consideration during the current financial crisis,, June. paper presente Anadolu International Conference in Economics. Eekisehir, turkey.*

14-Gérard Charreaux. (s.d.). , *Gouvernement d'entreprise et comptabilité, disponibles sur :. Récupéré sur leg2.ubourgogne.fr/wp/0990601.pdf*

15-Jeffrey N. Gordon and Marie J.Roe. (2004). *Convergence and persistence in corporate governance, Cambridge university press, first published. , United Kingdom.*

16-King Alfred,. (2008). *Executive's Guide To Fair Value, Profiting From the new valuation rules, (1= ed, New Jersey & sons.,*

17-Langendijk, Henk, Swagerrman,. (2003). *Dirk and Verhoog, Willem, Is Fair Value Fair : Financial Reporting in an International Perspective, 1 ed, John Wiley & Sons LTD,. England.,*

18-Malcolm S. . (2003). *Salter Notes on Governance and Corporate Control,Education1 (1): 5-54, Senate Hall Academic Publishing,. Journal of Strategic Management.*

19-Rossi, John. (2009). , *Weighing your Financilals, a look at the impact of fair value, pennsylvania CPA Journal, Vol.80, Issue 1.,*